قضية التدريس بالعربية في المعاهد العلمية

إعـــداد

الدكتور/ عبد الصبور شاهين(*)

من القضايا الأساسية التى تشغل القائمين على تعريب العلوم الحديثة، قضية التدريس بالعربية فى المعاهد العلمية على أختلاف مستوياتها، داخل إطار جامعى أو خارج هذا الإطار.

وقد أصبح تصور ذلك ضربا من المحال أو يكاد، فى ظل الظروف التعليمية الراهنة، ذلك أن المسألة ليست ذات بعد واحد يتصل بالسياسات التعليمية الداخلية، بل هى ذات بعد خارجى أيضاً يتمثل فى علاقتنا بالقوى الحاكمة فى العالم الحر، وبذلك توشك القضية أن تكون قدراً من الأقدار الاستعمارية، تمارس من خلاله القوى الكبرى سياستها الرامية إلى فرض التبعية العلمية على أمتنا العربية، من خلال فرض الإنجليزية لغة للتعليم فى عالم المتخلفين وليس من الممكن أن نتصور فى هذا الوضع علاقة بيننا وبين الحضارة أو حتى التقدم، فما دامت أزمة الحضارة، ومفاتيح التقدم بيد عدونا فمن المستحيل أن يتاح لنا ما نريد من ذلك.

ويكفى أن نذكر هنا مثالا واحدا، يكشف عن صدق هذه الملاحظة، فقد كان التعليم فى المملكة المغربية يلتزم باللغة الفرنسية لغة رسمية طيلة الثلاثين عاماً الماضية من الاستقلال الوطنى، وكانت سياسة الدولة تقوم على هذا المبدأ، حتى إرتأى جلالة الملك الحسن الثانى ضرورة البدء بتعريب

(*) أستاذ اللغة بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

التعليم منذ مدة يسيرة، فكانت ثورة الفرنسيين على هذا القرار، والتنفيذية، واعتباره قطيعة بين المغرب والحضارة الفرنسية، أو الفرنكفونية.

وكذلك الحال بالنسبة إلى أى بلد يفكر فى استخدام لغته القومية، ولا سيما فى العالم العربى، وكثيراً ما نسمع عن أن العربية لغة ميتة متخلفة.

هذا على الرغم من أن استخدامنا للإنجليزية -مثلاً- لم يعتقنا من قدر التخلف، فنحن بالقطع لم نستفد من هذه التبعية، نحن أتباع فقط، وحسبنا أن نقوم بهذا الدور. فإذا قارنا وضعنا هذا بوضع دويلة إسرائيل. تلك التى تفتح لها الولايات المتحدة خزائنها المالية والعلمية والتقنية، لتكون أعلى وأعظم دائماً من كل من حولها، ولتكون طليعة التقدم والحضارة فى المنطقة- أدركنا- أن تخلفنا ليس سوى قدر استعمارى تفرضه السياسات المعادية، حتى ولو صلينا لهم بالإنجليزية!!.

إننا نريد هنا أن نؤكد حقيقة لا ريب فيها هى: أن التقدم لا علاقة له باللغة، وإنما هو أساساً ثمرة جهاد الراغبين فى التقدم وإصرارهم على تحقيق مستوى من الرقى يؤهلهم للسير فى موكب المتحضرين، وإذن، فالتخلف هو حصيلة الجهل، والكسل والسياسات التربوية الخاطئة.

ولا ريب أن وضعنا الحضارى هو نتيجة الجهود المبذولة لاستبقاء حالة التخلف، خدمة لأهداف استعمارية تؤمن بها جماعات الضغط الداخلى من أجل التبعية والانحسار، وتستسلم لها.

من هذا المنطلق ندلف إلى قضية التعريب، وضرورته فى مجال التعليم، باعتباره وسيلة بناء التقدم، والصعود إلى مستوى الحضارة، بعيداً عن أوضاع التبعية والتخلف.

ولا شك أننا لا نستطيع أن نغض النظر عن دور التعليم العام فى بناء المواطن المتعامل بلغته مع العلوم والمعارف الحضارية، فإذا ركز التعليم

العام على تعميق علاقة المواطن بلغته ازداد تمكن هذا المواطن من استعمال لغته فى كل مستوى، وأصبح لدينا خريج الجامعة القادر على تطويع لغته للتعبير عن حقائق العلم، ومفاهيم التقدم.

ونحن نلاحظ أن هذا الهدف ساقط تماماً من السياسات التربوية والتعليمية، فاللغة لا تنال سوى قسط ضئيل من الحصة التعليمية، بل لقد تدنى مستوى تعليم اللغة العربية والاهتمام بها -وسيلةً إلى التعبير- فى السنوات الأخيرة، حتى انزوت اللغة فى ركن ضيق من اهتمام المسئولية التعليمية. وازداد فى مقابل هذا الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية (ولاسيما الإنجليزية) سواء فى مدارس التعليم العام، أو فى مدارس اللغات المنتشرة باعداد هائلة، وهى مدارس تتخذ من الإنجليزية لغة تعليم، وتجعل العربية مجرد مادة تكميلية لهيكل التعليم فى هذه المرحلة، يمكن الاستغناء عنها، لأنها ليست شرطاً فى تقرير مصير المتعلم.

هذا الوضع المهين للغة العربية يعنى أننا لا نعول عليها فى تقرير مصيرنا العلمى أو التقنى، ومن ثم مصيرنا الحضارى، فكل المنابع التعليمية تصب فى نهر اللغة الأجنبية، وكل الفرص العملية حكر على متقنيها، دون غيرهم.

وقد ترك النظام التعليمى المتخلى عن اللغة العربية -ترك لها مجال الدراسات الأدبية والانسانية فى كليات الآداب وما إليها، فأما الطب والهندسة والعلوم الزراعة والتكنولوجيا، بل وبعض الدراسات الاقتصادية والتجارية فقد انفرد بها النظام الإنجليزى بعد أن تم قتل العربية واغتيالها بيد النظام التعليمى.

وينبغى أن نسجل هنا ملاحظتين:

الأولى: أن هيمنة الإنجليزية على المدارس وكليات التعليم العالى تعتمد على هيئات تدريس عجمية اللسان، وإن كانت من بين الموطنين، والمأساة

أنهم أجانب بالنسبة إلى اللغة التى يدرسون بها، وأجانب أيضاً بالنسبة للعربية، وقليل منهم من يتقن اللغة التى يدرس بها، فى الوقت الذى يجهلون لغتهم القومية.

الثانية: إن الطلبة فى المحاضرات التى تلقى بالإنجليزية لا يستوعبون ما يقال لهم، وإنما يتلقونه مبتوراً مشوهاً، نتيجة عجزهم عن اتقان الإنجليزية -غالباً- إلى جانب ما يخالط لغة المحاضرين من ضعف واضطراب، لا يمكن انكاره.

ومن هنا كان تخلف النظام التعليمى عن انتاج متخصصين مستوعبين للعلوم الحديثة. ومن ثم أيضاً كان انصراف كثير من جهات العمل فى العالم العربى عن استخدام الأطباء المصريين، إلا عند الضرورة القصوى، وإذا استخدموهم فبأقل أجر ممكن، ربما يصل إلى ربع نظرائهم الإنجليز والأمريكان. وتلك مأساة أخرى.

إن سيطرة التصور الجاهل واللاحضارى على مقدرات التعليم فى بلادنا أصبحت تهدد بكارثة لا خلاص منها، ونقطة البداية فى أى مشروع للإصلاح هى أن يعود تعليم اللغة العربية إلى بؤرة الاهتمام، وأن يكون شأن اللغة العربية فوق كل اعتبار، بحيث يتلقى كل المتعلمين فى مدارس التعليم العام أكبر قدر من العلم بالعربية، حديثا وتحريرا، علما وأدبا، واقعا تاريخيا، وعلى أساس هذا الموقف يبنى مشروع تعريب التعليم الجامعى، إذ يكون الدارس صالحا لتلقى العلم بلغته القومية دون تعثر، لعمق درايته بمفردات اللغة وتراكيبها، حين تكتب له مواد الدراسة بالعربية، وبأسلوب عربي مبين.

وإذا كانت البداية فى هذا المشروع تحتاج إلى تنظيم مراحله- فإن أول ما ينبغى التركيز عليه هو:

أولاً: أن يتلقى أعضاء هيئات التدريس في الكليات التي يراد تعريبها دراسات في العربية تعمق إحساسهم بها، وبقدرتها التعبيرية عن مختلف حقائق العلم ونظرياته.

وقبل ذلك لابد من شيوع روح عربي يفرض عليهم الإيمان بقضية التعريب، والاستبسال في تحمل تكاليف هذا المشروع المصيري، وتجريم كل من يحاول التخذيل، أو التثبيط أو التهوين من أهميته.

على أن ذلك لا يمنع أن يحدث المشروع بالتدريج، بدءا بالصفوف الأولى في الكليات العملية، كما أنه لا يمنع أن يلزم الطلاب بإتقان الإنجليزية مثلا- كلغة مراجع، يمكن الاعتماد عليها في تحصيل بعض المعارف العلمية.

ثانياً: إن مشروع تعريب التعليم يحتاج إلى مشروع آخر يقف إلى جانبه، ويدعم مسيرته، وهو مشروع الترجمة العلمية لكل مراجع العلوم ومصادرها، ومن جميع اللغات المتحضرة وليس كثيراً أن ترصد لبناء هذا المشروع ملايين الدولارات، بل ومليارتها، ليكون عندنا جهاز ترجمة يعمل فيه عشرات الألوف من المترجمين الذين ينقلون إلى العربية كل المؤلفات والدوريات والبحوث، من اللغات المختلفة، في كل مجالات المعرفة، على أن يتولى جهاز الترجمة- هذا- نشر هذه الترجمات، وتمكين الدارسين منها.

وبذلك تتحقق لأمتنا ثورة علمية حقيقية لا إنتكاس لها، ثورة ترد إلينا كرامتنا الممتهنة، وريادتنا الضائعة، كما ترد إلى لغتنا المنخنقة حياتها وقدرتها التعبيرية.